سياح يتجولون في
شوارع أثينا

آن الأوان لدفع الضرائب

رئيس وكالة تحصيل الضرائب في اليونان في مهمة لتحسين الامتثال

ماريا بيتراكيس

إنها ذروة صيف يوناني حار وأثينا تكتظ بالسياح الذين يرتدون سراويل قصيرة وصنادل، ويحشرون أنفسهم في المتاجر المصطفة في الأزقة الضيقة المرصوفة بالحصى في حي بلاكا التاريخي عند سفح الأكروبوليس؛ بحثا عن الزيتون والمغناطيس والقمصان وغير ذلك من الحلي. وها هو رجل يساوم بائعا متجولا على سعر حقيبة حمل، وهو نوع المعاملات النقدية التي يحاول جورج بيتسيليس القضاء عليه.

وإذا ما تطابق عدد السياح الوافدين مع أرقام العام الماضي، فإن حوالي ٣٠ مليون شخص سيزورون اليونان هذا العام ويقومون بشراء القهوة اليونانية والسَّلطات اليونانية واستئجار السيارات والمظلات الشاطئية، وتعزيز اقتصاد البلاد المنكمش بإنفاق ١٦ مليار يورو. ويحرص بيتسيليس، كبير محصلي الضرائب في اليونان، على التأكد من تحصيل ضريبة القيمة المضافة على تلك المعاملات، إذ إن هذه الضريبة مصدر مهم لدخل الدولة التي تعاني من ضائقة مالية.

وبموجب القانون، يلزم على تجار التجزئة والجهات الأخرى المُقدمة للخدمات قبول بطاقات الائتمان والخصم المباشر والدفع وإصدار إيصالات. ولكن مع فرض ضريبة القيمة المضافة البالغة ٢٤٪، وهي من بين أعلى النسب في أوروبا، فإن إغراءات الغش قوية.

ولذا أطلقت إدارة الإيرادات اليونانية حملة علاقات عامة تحت اسم «إيصال، من فضلك»(Apodixi, please) تشجع السياح على استخدام البطاقات المصرفية البلاستيكية وطلب إيصال. وكذا طلب بيتسيليس إجراء عمليات تدقيق وتفتيش على الشركات ولا

الصورة: ISTOCK/HOLGS

الصورة: MICHAELIS KARAGIANNIS

في الأعلى إلى اليمين: جورج بيتسيليس، رئيس الوكالة المستقلة للإيرادات العامة في اليونان. وإلى اليسار، صاحب متجر في أثينا يُصدِر إيصالا.

توجد لديه غضاضة من إغلاق المطاعم الشهيرة في جزيرة ميكونوس التي لا تصدر إيصالات. فالدعاية جيدة.

وفي مقابلة أُجريت معه يقول بيتسيليس: «إنك ترفع درجة الوعي، وتعمل على توصيل رسالة». وعلى حسب قوله، يمكن للسياح القيام بدورهم لمساعدة البلاد على الوقوف على قدميها.

تضخم العجز

يمثل التهرب الضريبي مشكلة خاصة بالنسبة لليونان التي تحتل مكانة متأخرة بشكل كبير عن بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى في جهود تحصيل الضرائب. والنتيجة هي معدلات ضريبة مرتفعة جدا ويتم تطبيقها على عدد أقل مما ينبغي. وفي عام ٢٠٠٩، شهدت البلاد ارتفاعا في عجز الموازنة ليصل إلى أكثر من ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ويمثل تحسين الامتثال المفتاح لخفض معدلات الضرائب وتحمل تكلفة أمور مثل تحسين شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الاستثمار العام. وكل هذا من شأنه أن يساعد اليونان على التعافي من أزمة اقتصادية استمرت ثماني سنوات نتج عنها خفض إجمالي ناتجها المحلي بنسبة ٢٥٪ وأدت إلى عمليات إنقاذ مالي دولية قيمتها ٢٨٩ مليار يورو.

وكانت المشاكل كثيرة في بداية الأزمة. فالتقديرات تشير إلى أن اقتصاد الظل، أو غير المُعلن، في اليونان بلغ حوالي ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي—وهو من بين أعلى النسب في أوروبا. وتقدر دراسة لصندوق النقد الدولي أن حوالي ٧٥٪ من المهنيين العاملين لحسابهم الخاص قدموا إقرارات بدخل أقل من الحد الخاضع للضريبة. وكان نظام تحصيل الضرائب عتيقا وعُرضة لمخاطر التدخل السياسي. وكان الفساد شائعا. وشهد قانون الضرائب تغييرات متكررة. وكانت النزاعات تقع في شرك نظام المحاكم البطيء في اليونان.

وأخفقت محاولات التلاعب بالإحصاءات المالية العامة للحكومة في إخفاء المشكلة. وفي عام ٢٠١٠، وعدت اليونان بخفض عجز الموازنة المتضخم كجزء من مجموعة تدابير مساعدات الطوارئ. لكن المهمة أصبحت أكثر صعوبة مع تعمق الأزمة المالية. وتبع ذلك المزيد من عمليات الإنقاذ المالي. وفي عام ٢٠١٥، في محاولة من البلد للحيلولة دون انهيار النظام المصرفي، فُرضت ضوابط على رأس المال، والتي تضمنت قيودا يومية على مقدار النقد الذي يمكن سحبه من ماكينات الصراف الآلي.

وبعد فشل الجهود المبذولة لتعزيز عمليات التحصيل، أنشأت الحكومة اليونانية الوكالة المستقلة للإيرادات العامة، بهدف عزل إدارة الإيرادات عن الضغوط السياسية وتحريرها من بعض قواعد العمل المعقدة التي تفسد البيروقراطية اليونانية. وتولى بيتسيليس المسؤولية عندما بدأت الوكالة العمل في ١ يناير ٢٠١٧، وهو محامٍ يبلغ من العمر ٤٤ عاما وُلد في الولايات المتحدة ونشأ في اليونان وتلقى تعليمه في اليونان وفرنسا.

يعمل بيتسيليس في مكتب يقع في الطابق الثامن في مبنى عادي لوزارة المالية في وسط أثينا. والوكالة لها مدخل منفصل، إشارة إلى ضرورة إبقائها مستقلة عن المعينين السياسيين الذين يديرون الوزارة. ومؤخرا في يوم جمعة الساعة الخامسة مساء، يعود بيتسيليس إلى مكتبه من أحد الاجتماعات، ويعقد ربطة عنقه، ويعاود العمل. فيومُه ينتهي عادة في الساعة التاسعة والنصف مساء.

وفي شهر مايو، بعد يوم من إعلان الحكومة عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الصيف، استدعى بيتسيليس موظفيه لإيصال رسالة: بالنسبة لهم، سوف تسير الأمور على النحو المعتاد. لن يكون هناك أي تخفيف للإدارة الضريبية، على عكس ما حدث في الماضي عندما تساهل محصلو الضرائب لمساعدة الحكومة على كسب تأييد الناخبين.

طائرات بدون طيار للمراقبة

في موسم الصيف الحالي، ينتشر المفتشون لإجراء ٥٠٥٠٠ عملية تدقيق وفحص فورية. وتحلق طائرات استطلاع بدون طيار فوق سانتوريني للتأكد من أن مشغلي القوارب السياحية يقدمون إيصالات للزوار الذين يأتون لرؤية الفوهة البركانية الممتلئة بمياه البحر في الجزيرة. ويقدم يانصيب شهري مكافآت لدافعي الضرائب قيمتها ١٠٠٠ يورو مقابل استخدام بطاقات الدفع في معاملاتهم اليومية.

وثمة ابتكارات أخرى أكثر بساطة أحدثت فَرْقا. فلدى مسؤولي الضرائب إمكانية أفضل للاطلاع على معلومات الأطراف الثالثة كالحسابات المصرفية، وهناك نظام لتسوية المنازعات يتعامل مع الشكاوى بسرعة أكبر. ويجري وضع الفرق المتنقلة التابعة لوحدة الجمارك، التي تعمل في البر والبحر لإجراء عمليات تفتيش عشوائية، تحت إدارة مركزية جديدة؛ وسوف تركز وحدة خاصة على التحقيقات في ثلاثة قطاعات رئيسية: الشركات الكبيرة؛ والشركات الأصغر والعاملون لحسابهم الخاص؛ والأفراد ذوو الأرصدة الصافية الضخمة.

وعلى حسب قول بيتسيليس، فإن التهرب الضريبي ليس شيئا واحدا متجانسا بل يأخذ صورا كثيرة، ومن الواضح أنه لا يوجد منهج واحد يناسب الجميع.

ومع ذلك، من الواضح أن انتشار نقاط البيع الطرفية، التي تدعم حملة «إيصال، من فضلك» الجديدة، يمثل مفتاحا لتحسين تحصيل الضرائب. فقد ارتفع عدد نقاط البيع الطرفية بأكثر من الضعف ليصل إلى حوالي ٧٠٠ ألف في العامين المنتهيين في ديسمبر ٢٠١٨، وفقا لشركة Cardlink التي تدير أكبر شبكة قبول بطاقات الدفع في البلاد. وقفزت قيمة المعاملات من ١٩ مليار يورو إلى ٣١,٥ مليار يورو.

قيود نقدية

وتزامنت الشعبية المفاجئة لبطاقات الدفع البلاستيكية مع فرض ضوابط على رأس المال في عام ٢٠١٥ عندما تعامل اليونانيون مع قيود السحب النقدي من خلال استخدام بطاقات الخصم المباشر لشراء البنزين ومنتجات البقالة. واشترطت الحكومة في وقت لاحق وجود نقاط بيع طرفية في حالة مجموعة من المهن والشركات.

ومع الارتفاع السريع في استخدام نقاط البيع الطرفية، زادت أيضا إيرادات ضريبة القيمة المضافة، لأن المدفوعات يتم تحصيلها تلقائيا. فقد ساهمت المدفوعات الإلكترونية بما لا يقل عن نصف الزيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة المسجلة في عام ٢٠١٧، وفقا لدراسة أجرتها مؤسسة البحوث الاقتصادية والصناعية باليونان (IOBE)، وهي مؤسسة بحثية يونانية.

وفي عام ٢٠١٨، قفزت تلك المدفوعات بنسبة ٢٤٪ إلى ٣١ مليار يورو، وفقا لتقرير المفوضية الأوروبية، مما عزز حصيلة ضريبة القيمة المضافة التي تمثل ثلث الإيرادات الحكومية. وساعدت تخفيضات الإنفاق، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات، على توليد فائض في الموازنة بلغ ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي العام الماضي مقابل عجز بلغ ١١,٢٪ في عام ٢٠١٠.

ويشير بيتسيليس إلى أن المدفوعات الإلكترونية ساعدت في هذا الصدد لأنها تعمل على تمكين الأفراد. فعلى حسب قوله، فإنها تمنح الأفراد القدرة على أن ينأوا بأنفسهم عن بعض المحادثات والسماح لهم بأن يقولوا: «أريد أن أدفع عن طريق البطاقة».

ورغم ذلك، لدى اليونان مُتسع كبير لتحقيق مكاسب إضافية؛ فاستخدام البطاقات كنسبة مئوية من الاستهلاك الخاص بلغ نسبة أقل بمقدار ١٤,٨ نقطة مئوية عن متوسط الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧، وفقا لمؤسسة البحوث الاقتصادية والصناعية باليونان (IOBE). وتشير المؤسسة إلى أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة السنوية سوف تزيد بنسبة ٢١٪، أو ٣,٣ مليار يورو، إذا ما وصلت اليونان إلى متوسط الاتحاد الأوروبي.

ومع تخفيف ضوابط رأس المال والقيود المفروضة على السحب النقدي، هناك مخاوف من أن الامتثال الضريبي الذي لا يزال ضعيفا قد يتأثر سلبا. وقال ممثلو شركة Cardlink في مؤتمر عقد في وقت سابق من هذا العام إن ربع نقاط البيع الطرفية التي تم تركيبها في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لا تزال غير نشطة.

ويُعزَى ذلك لسبب واحد ألا وهو أن كبار السن من اليونانيين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية ما زالوا يفضلون السداد النقدي على عكس نظرائهم الأصغر سنا في المناطق الحضرية. ويقدم المهنيون العاملون لحسابهم الخاص بشكل روتيني خصومات للعملاء الذين يدفعون نقدا—وهو اتفاق يسهل إبرامه في خصوصية مكاتب الأطباء أو غرف المحامين. وهذه مشكلة خطيرة، لأن العاملين لحسابهم الخاص يشكلون ما يقرُب من ٣٠٪ من القوى العاملة اليونانية، وفقا للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)—وهي أعلى نسبة في الاتحاد الأوروبي وضِعف متوسط الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، فإن العبء الضريبي الرئيسي كان يتحمله الموظفون والمتقاعدون ذوو الرواتب الذين يَسهُل إخضاعهم للضرائب، بينما تهربت فئات المشتغلين لحساب أنفسهم الأكثر ثراء نسبيا من شبكة الضرائب. وساهمت الوعود بتخفيف العبء الضريبي في فوز رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس في الانتخابات في يوليو.

وفي أول خطاب لميتسوتاكيس في البرلمان حول السياسات، قال إنه لا يمكن للضرائب أن تكون مجرد مصدر للدخل، بل يجب أن تتحول إلى رافعة للنمو، معلنا تخفيضات في الضرائب على الممتلكات ومعدلات الضريبة على الشركات. وأضاف قائلا إن المدفوعات الإلكترونية والفواتير الإلكترونية الإلزامية ومسك الدفاتر من شأنها توسيع القاعدة الضريبية.

تحول في الموقف

وبالنسبة لأصحاب المتاجر مثل إلياس تسينغاس الذين يعتمدون على الزوار الأجانب، فإن المعاملات الإلكترونية ضرورية. فالسياح لا يستخدمون النقود حسب قوله.

يدير تسينغاس، ٥٧ عاما، كشكا في وسط أثينا، على بعد دقائق من مبنى البرلمان وعلى طريق أعضاء الحرس الرئاسي، الذين يسيرون مرتدين ملابسهم الرسمية الفخمة للحراسة خارج نطاق قبر الجندي المجهول. ويبيع تسينغاس في كشكه كل شيء من مناديل الوجه الورقية إلى كرات القدم البلاستيكية، والكشك مزخرف بلافتات باللغة الإنجليزية تعلن أنه يقبل بطاقات الائتمان والخصم المباشر. ومع ذلك، من بين اليونانيين فإن السياسيين وموظفي الخدمة المدنية فقط هم المستخدمون المنتظمون لنقاط البيع الطرفية لأنهم بحاجة إلى تبرير النفقات، حسب قوله.

وبالنسبة لبيتسيليس، فإن تغيير هذا النوع من المواقف هو مفتاح النجاح، قائلا إن الوقت قد حان لليونانيين لتنمية الشعور بالمسؤولية الشخصية، وتجنب إغراءات قبول الخصومات في مقابل السداد النقدي بغية تجنب الضرائب.

ويقول بيتسيليس "إنه من واجبنا جميعا أن نفهم أن مثل هذا العرض يضر بمستقبلنا، ومستقبل أطفالنا، ومعاشاتنا التقاعدية، ويؤثر على ما إذا كان طفلنا أو حفيدنا سيجد عملا غدا. لأنه في نهاية المطاف، كلُنا يدفع الثمن في النهاية». FD

ماريا بيتراكيس صحفية مستقلة مقيمة في أثينا.